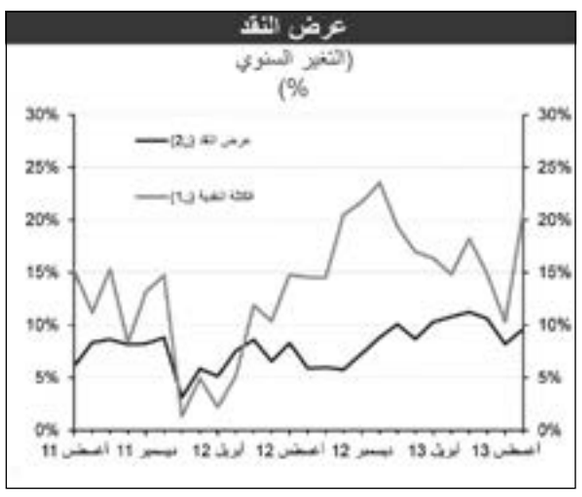

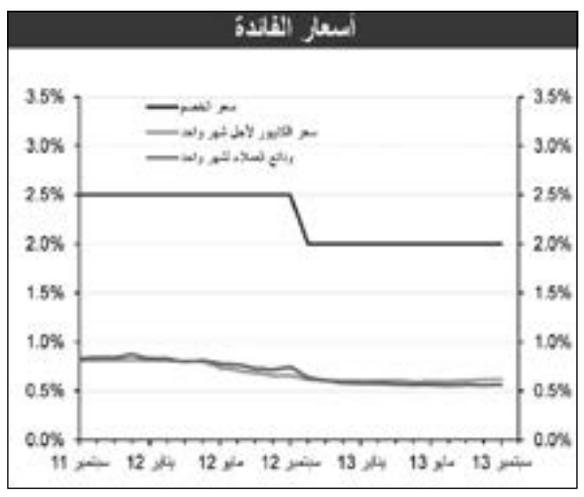

ثالث أعلى ارتفاع له منذ 2009

«الوطني»: نمو قوي للائتمان في سبتمبر بـ 6,2٪ مسجلاً 28,4 مليار دينار

القروض الشخصية حافظت على موقعها كالأسرع نمواً بين إجمالي الائتمان مسجلة زيادة بواقع 142 مليون دينار

تناول تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني التطورات النقدية في الكويت، موضحا ان الائتمان المصرفي في الكويت سجل نموا كبيرا خلال الربع الثالث رغم البداية الضعيفة التي شهدها في شهر يوليو، حيث ارتفع الائتمان بواقع 263 مليون دينار في شهر سبتمبر، وهو ثالث أعلى ارتفاع له منذ 2009. وقد شهد الائتمان الممنوح إلى قطاع المؤسسات غير المالية على وجه الخصوص زيادة كبيرة، بينما حافظت القروض الشخصية على وتيرة نمو سريع. وقد استعاد عرض النقد نموه بعد أن شهد هبوطا موسميا في الودائع خلال موسم الصيف.

البيانات النقدية – سبتمبر 2013

	المستوى	التغير عن الشهر الأسبق		التغير عن الأشهر الثلاثة السابقة		التغير عن الأشهر الـ12 السابقة	
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
موجودات البنوك المحلية	49,822	0.6	316	-0.8	-389	6.6	3,088
الدائن على الحكومة	1,473	0.0	0	4.4	62	-15.5	-271
التسهيلات الائتمانية للقطاع	28,426	0.9	263	1.8	503	6.2	1,647
الموجودات الأجنبية	9,731	-2.6	-259	-3.7	-372	7.9	714
عرض النقد (ن2)	31,633	1.4	442	-1.0	-317	9.6	2,772
ودائع القطاع الخاص	30,170	1.3	384	-1.1	-347	9.3	2,569
ودائع تحت الطلب	6,901	7.5	481	-1.6	-114	21.8	1,237
ودائع الادخار	4,705	0.8	36	1.5	70	11.8	498
ودائع لأجل وشهادات الايداع	15,783	-0.7	-105	-0.4	-60	2.8	430
ودائع بالعملات الأجنبية	2,780	-1.0	-28	-8.0	-242	17.0	403

وقد وصل إجمالي الائتمان الى 28,4 مليار دينار في سبتمبر، مسجلا بذلك نموا سنويا بواقع 6,2٪ وقد بلغ نمو الائتمان منذ بداية العام الحالي 6,1٪ مقارنة بنسبة 4,6٪ في الفترة نفسها من العام الماضي متوقعا أن يسجل نمو الائتمان نحو 7٪ لكامل 2013، وأن يستمر في التسارع في 2014.

وبين التقرير ان القروض الشخصية حافظت على موقعها كالأسرع نموا بين إجمالي الائتمان، مسجلة زيادة بواقع 142 مليون دينار خلال الشهر حيث بلغ النمو في التسهيلات الشخصية باستثناء القروض الممنوحة لغرض شراء الأوراق المالية 18٪ على أساس سنوي، ما يعكس قوة القطاع.

وقد سجل الائتمان الممنوح الى قطاع المؤسسات غير المالية أعلى مستوى له منذ ثمانية عشر شهرا، مسجلا زيادة كبيرة بواقع 197 مليون دينار خلال شهر سبتمبر ليصل النمو الى 4,4٪ مقارنة بالعام الماضي

وشهد الائتمان زيادات كبيرة من القطاعين العقاري والصناعي بشكل رئيسي. بينما استمر القطاع المالي غير المصرفي في الهبوط، مسجلا انخفاضا أكبر مما اعتاده في الائتمان بواقع 76 مليون دينار، متراجعا بواقع 19٪.

وشهدت ودائع القطاع الخاص زيادة كبيرة بواقع 384 مليون دينار متغلبة جزئيا على السحوبات الموسمية. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى الودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي، بينما تراجعت الودائع لأجل بالدينار والودائع بالعملة الأجنبية بواقع 105 ملايين دينار و28 مليون دينار على التوالي.

كما قفز نمو عرض النقد بعد شهرين من التراجع. حيث ازداد عرض النقد (ن2) بمقدار 442 مليون دينار، ما دفع النمو السنوي إلى 9,6٪ من 8,2٪ في أغسطس. وقد ازدادت أيضا الكتلة النقدية (ن1) بواقع 539 مليون دينار، ليتضاعف نموها السنوي إلى 21٪ عن الشهر الماضي.

فيما لاتزال أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار ثابتة عند مستوياتها المتدنية وقد ظل متوسط أسعار الفائدة على الودائع لاجل شهر واحد وثلاثة أشهر واثني عشر شهرا بلا تغيير عند 0,56٪ و0,74٪ و1,12٪ على التوالي. بينما شهدت الودائع لأجل ستة أشهر زيادة بواقع نقطة أساس لتصل الى 0,94٪.

..ومتطوعو البنك يشاركون في مئات المبادرات الاجتماعية سنوياً

عبدالمحسن الرشيد

صورة جماعية للمتطوعين من موظفي البنك الوطني

متطوعو «الوطني» يزورون الأطفال في مستشفى البنك

خلال استقبال الصائمين في شهر رمضان

الرشيد: مفهوم التطوع لدى البنك ثقافة متأصلة في إطار المسؤولية الاجتماعية

يشارك موظفو بنك الكويت الوطني من المتطوعين في مئات المبادرات والنشاطات الاجتماعية والخيرية سنويا، وذلك في اطار المسؤولية الاجتماعية للبنك وثقافته الممتدة على مدى أكثر من ستة عقود والهادفة الى خدمة المجتمع من خلال اطلاق ودعم المبادرات والأعمال الإنسانية. ويساهم المتطوعون بشكل فعال في إنجاز ما يطلقه البنك من نشاطات وفعاليات، ويقومون باجتماعات متواصلة لمناقشة مهامهم وتوزيع الأدوار على كل منهم وبحث السبل الكفيلة في خدمة المجتمع بأفضل طريقة تصل لمختلف الشرائح والفئات.

وقال مدير إدارة العلاقات العامة في البنك عبدالمحسن الرشيد ان «الوطني» يحرص على تنمية مفهوم التطوع لدى موظفيه من خلال تعزيز ارتباطهم بالأعمال الانسانية والنشاطات الاجتماعية التي ينظمها، كما أصبح مفهوم التطوع لدى أسرة البنك قناعة وثقافة متأصلة، فهم يعملون باندفاع وبروح الفريق الواحد ولا يوفرون مناسبة للمشاركة في نشاطات البنك الاجتماعية التي يقيمها البنك.

وأضاف الرشيد ان المتطوعين هذا العام كثفوا مساهماتهم على غرار كل عام في مختلف مبادرات البنك الوطني، وكان لهم دور حيوي في إنجاز وتنفيذ نشاطات للبنك ومنحها قيمة اضافية مستمدة من اندفاعهم وروحهم المعطاءة.

وينضم سنويا للتطوع في برامج البنك الاجتماعية عدد كبير من الموظفين الذين يعكسون صورة العائلة الحقيقية التي يتألف منها البنك التي يجمعها جميعا التزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع وأفراده.

وذكر ان موظفي بنك الكويت الوطني يتطوعون على مدار العام في جميع مبادرات البنك وفعالياته على سبيل المثال سباق الوطني السنوي للمشي حيث يساهمون بدور كبير في إنجاز هذا الحدث السنوي الضخم الذي يتطلب تنظيمه جهدا كبيرا.

يضاف الى ذلك العديد من الفعاليات الاجتماعية التي يحرص البنك الوطني على الالتزام بتقديمها مثل برنامج رمضان السنوي «افعل الخير في شهر الخير» والزيارات المنتظمة الى الاطفال في عدد من المستشفيات وفي مقدمها مستشفى الوطني للأطفال الى جانب القيام بحملات توعوية بيئية لخدمة المجتمع وفي مقدمها حملة حماية المخيمات البرية وحملة تنظيف الشاطئ وحملة تدوير الورق وحملة توفير الطاقة، بالإضافة إلى حملات التوعية الاجتماعية والصحية لمخاطر سرطان الثدي والتبرع بالدم وغيرها من النشاطات الإنسانية المتنوعة.

تقرير اقتصادي

تركيا إحدى أسرع أسواق التمويل المتوافق مع الشريعة خارج «مجلس التعاون»

أصدرت تومسون رويترز، المصدر الرائد للمعلومات الذكية للشركات والمحترفين، أمس تقريرا مفصلا عن قطاع التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في تركيا، وذلك بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وبالاشتراك مع البنك المشارك تركي فاينانس كاتيليم بنكاسي، وبدعم من مجموعة البركة المصرفية.

ويرصد التقرير، الذي يرتكز على استطلاع للآراء حول الخدمات المصرفية للأفراد في تركيا ومقابلات مع أبرز الجهات العاملة في القطاع، فرص التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة في الدولة، عبر أسلوب شامل وممنهج. وسيتوافر التقرير الكامل في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي لعام 2013 التي ستنعقد بدبي في 25و26 نوفمبر 2013.

وأشار التقرير إلى أن هنالك فرصة كبيرة لبنوك المشاركة (الإسلامية) مضاعفة حصتها في إجمالي القطاع المصرفي، والتي تبلغ 5,1٪ حاليا، لتصل إلى 13,5٪ بحلول العام 2017، خاصة أن أصول بنوك المشاركة تنمو بنسبة 25٪ سنويا، أي حوالي ضعف نسبة نمو البنوك التقليدية.

وأفاد التقرير بأن 38٪ من عملاء البنوك التقليدية يفكرون في التعامل مع أحد بنوك المشاركة، وعلى الرغم من ذلك، لاتزال هناك حاجة ماسة لتوعية العملاء الأتراك بآلية عمل التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة، حيث أقر أكثر من 80٪ من عملاء البنوك التقليدية و40٪ من عملاء بنوك المشاركة، بقلة معرفتهم أو جهلهم الكامل بالمفاهيم المالية الإسلامية.

كما أوضح التقرير أن بنوك المشاركة التركية كانت قد حققت نجاحا كبيرا مقارنة بالبنوك التقليدية فيما يتعلق بإيجاد مجالات مربحة لاستثمار رأس المال الجديد، مع الحفاظ على مستويات رسملة مناسبة. ويبلغ متوسط نسبة رساميل بنوك المشاركة 13,7٪، مقارنة بـ 17,4٪ لدى البنوك التقليدية.

وقال العضو المنتدب في تومسون «رويترز» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا راسل هاوورث: «تتطلع تركيا لتصبح مركزا إقليميا رئيسا للتمويل الإسلامي. ويسلط تقرير التمويل الإسلامي في تركيا لعام 2014 الضوء على الخصائص المهمة للسوق التركي ويبرز كم الفرص الكامنة في الاقتصاد الإسلامي العالمي. ونحن فخورون بإطلاق هذا التقرير التحليلي الهام بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ونتطلع قدما إلى المزيد من التعاون في المستقبل».

وأفاد المدير العام للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب د.محمد عزمي عمر: «تعتبر تركيا واحدة من أبرز الاقتصاديات الديناميكية بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي السبعة والخمسين. وتشير نتائج هذا التقرير بوضوح إلى أن هذا البلد الناشئ يقدم للمستثمرين الدوليين مجموعة كبيرة من الفرص الجذابة في مجال الخدمات المالية القائمة على مبدأ المشاركة. وفيما تمضي تركيا قدما نحو تحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح إحدى أكبر 10 اقتصادات في العالم، يتمتع مجال الخدمات المالية القائم على مبدأ المشاركة بإمكانيات كبيرة ليغدو أحد أكثر المجالات ديناميكية على مستوى المنطقة».

كما يكشف التقرير عن انخفاض شديد في مستوى الوعي والفهم فيما يتعلق بنشاط قطاع المصرفية المشاركة في تركيا، ويشدد على الحاجة إلى رفع هذا المستوى بين المستهلكين وتغيير المفاهيم السلبية المرتبطة بالقطاع كشرط أساسي لإنجاح مخططات النمو الموضوعة للسنوات العشر المقبلة.

وقال الرئيس العالمي لأسواق رأس المال الإسلامية في «تومسون رويترز» د.سيد فاروق: «استنادا إلى نتائج التقرير، فإننا نتوقع طلبا كبيرا على قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد، ولكن تتوقف قدرته على تحقيق هذه الإمكانيات على نجاح القطاع في معالجة وتلبية احتياجات المجتمع. كما أن معرفة عملاء البنوك الأفراد بخدمات التمويل الإسلامي قليلة جدا، والتي قد تشكل عائقا كبيرا، إذ يؤدي انخفاض الوعي إلى رفض العملاء المحايدين التمويل الإسلامي، لأنهم غير قادرين على التمييز بين المنتجات التقليدية وتلك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتحتاج الصناعة إلى وضع استراتيجية متكاملة لرفع الوعي حول ما يوفره قطاع التمويل الإسلامي من قيمة، وذلك بواسطة حملات تثقيفية وتسويقية وتوعوية عبر وسائط متعددة. إذ إن معالجة هذا الموضوع أمر جوهري ليتمكن قطاع التمويل الإسلامي من تحقيق النمو الممكن في تركيا».

وأضاف فاروق قائلا: «يعتبر حجم الفرص المتاحة أمام المصارف الإسلامية وغيرها من القطاعات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في تركيا، مثالا آخر على الطابع العالمي للاقتصاد الإسلامي بشكل عام. وستواصل تومسون رويترز تكريس قدراتها في البحوث والتحليل لرفع مستويات الشفافية بالقطاع، وبالتالي تسهم في زيادة مستويات الوعي بأهمية هذا القطاع الاقتصادي العالمي».

وقال المدير التنفيذي والأمين العام بالإنابة للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية محمد بن يوسف: «نعتقد أن النتائج التي توصل إليها التقرير ستشجع المستثمرين الدوليين على الإقبال على قطاع التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة في تركيا. وتقع المسؤولية الآن على عاتق القوى الدافعة في السوق التركية لتوسيع وترسيخ أسس قطاع التمويل الإسلامي بشكل منهجي من أجل بناء صناعة كبيرة ومستدامة».

صندوق النخبة
Al Nokhba Fund

إعلان تذكيري لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات

يسر شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية (أدام) مدير صندوق النخبة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات المقرر انعقاده في تمام الساعة 1:30 ظهراً، يوم الثلاثاء الموافق 12 / 11 / 2013 في المقر الرئيسي لشركه الدار لإدارة الأصول الاستثمارية والكائن في الشرق شارع الشهداء مركز الراية الدور 30 قاعة الاجتماعات وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع جمعية حملة الوحدات لصندوق النخبة

1- تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
2- الموافقة على تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق لمدة ثلاث سنوات مالية.
3- تحديد أتعاب أعضاء مجلس الإدارة.
4- مناقشة الأمور الواجب مراعاتها عند تعيين مراقب الإستثمار وأمين الحفظ.
5- الموافقة على تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وتحديد الأتعاب.

ملاحظات

1- لا يجوز لجمعية حملة الوحدات أن تنظر في غير الأمور المدرجة في جدول أعمال الجمعية.
2- يكون انعقاد الجمعية صحيحا إذا حضر الاجتماع شخصياً أو بتفويض مستثمرين يملكون 50% على الأقل من الوحدات الاستثمارية.

يرجى الحضور مع اصطحاب شهادة الوحدات المكتتب بها أو طلب الاكتتاب

مدير الصندوق
adam أدام
الدار لإدارة الأصول الاستثمارية

188 88 66